IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

إسهام الحوكمة الرشيدة في تحسين أداء المؤسسات الدستورية في النظام السياسي العراقي

م. م. صفا عباس عبدالحسين الوائلي [1]

المستخلص

يُعدّ دستور جمهورية العراق لسنة 2005 منعطفًا تاريخيًا بارزًا في مسار الدولة العراقية المعاصرة، بوصفه أول دستور دائم يُعدّ من قبل لجنة منبثقة عن جمعية وطنية منتخبة، ويُقرّ باستفتاء شعبي عام، في أعقاب مرحلة طويلة اتسمت بغياب الدستورية وترسيخ الحكم الفردي وقد جاءت هذه الوثيقة الدستورية في سياق تحوّل سياسي عميق أعقب بعد عام 2003، وسعى إلى إرساء أسس نظام سياسي جديد يقوم على التعددية السياسية، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات العامة.

وترتبط الحوكمة الرشيدة بتحقيق هذه التنمية الشاملة يصاحب هذا المفهوم الدعوات الحديثة لإعادة بناء الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ورغم أهميتها، فإن فشل التجارب التنموية في بعض الدول النامية كان نتيجة سياسات عامة غير واضحة وارتجالية وتعمل الحوكمة على تلبية المطالب الأساسية للشعب مثل التنمية المستدامة والحرية والكرامة الإنسانية والعيش بسلام، كون التنمية عملية مستمرة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق فعالية الحوكمة في العراق، يتطلب ذلك تعاونًا مستمرًا بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الأداء المؤسسي واستقرار النظام السياسي.

يشير البحث إلى أن غياب الحوكمة الرشيدة يؤدي إلى ضعف أداء المؤسسات الدستورية وتراجع التنمية ورفاهية المواطنين في العراق ويهدف البحث إلى تحديد محددات الحوكمة الرشيدة لتعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق التنمية المستدامة وأظهرت النتائج محدودية تجربة الدولة في شراكات القطاعين العام والخاص، وضعف جاهزية بعض المؤسسات للتعامل بفعالية، إضافةً إلى غياب الإطار التشريعي وضعف إرادة التغيير والفجوات التقنية والإدارية ويؤكد البحث على أهمية تعزيز القدرات المؤسسية والقانونية، ومكافحة الفساد، وتطوير الكوادر البشرية، ونشر الوعي الإلكتروني، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان فاعلية الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات الدستورية واستقرار النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، النظام السياسي، الحكم الصالح، العراق

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1] safa215@uowasit.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

Affiliation of Authors
[1] College of Law, Wasit University, Wasit, Al-Kut, Iraq, 52001

[1] safa215@uowasit.edu.iq

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2026

The Contribution of Good Governance in Enhancing the Performance of Constitutional Institutions in the Iraqi Political System

Asst. Lec. Safa Abbas Abdulhussein Al-Waeli [1]

Abstract

The Constitution of the Republic of Iraq of 2005 represents a significant historical milestone in the development of the modern Iraqi state, being the first permanent constitution drafted by a committee from an elected national assembly and ratified through a public referendum. This legal framework emerged in the context of a profound political transition following 2003, aiming to establish a new political system based on political pluralism, separation of powers, and the guarantee of public rights and freedoms.

Good governance is closely linked to achieving comprehensive development and accompanies contemporary efforts to rebuild democracy, implement economic reforms, and strengthen the role of the private sector. Despite its importance, the failure of development experiences in some developing countries has often resulted from unclear and ad hoc public policies. Good governance addresses fundamental societal demands, including sustainable development, freedom, human dignity, and peaceful living. Effective governance in Iraq requires continuous cooperation between the government and the private sector to enhance institutional performance and political system stability.

The study highlights that the absence of good governance leads to weakened performance of constitutional institutions and diminished development and citizen welfare. The research aims to identify the determinants of good governance to enhance institutional performance and achieve sustainable development. Findings reveal limited state experience in public-private partnerships, inadequate institutional readiness, the absence of a legislative

framework, weak reform initiatives, and technical and administrative gaps. The study emphasizes the importance of strengthening institutional and legal capacities, combating corruption, developing human resources, raising electronic awareness, and fostering collaboration among government, private sector, and civil society organizations to ensure effective governance and improve the performance of constitutional institutions and political stability.

Keywords: Governance, Political System, Sound Governance, Iraq

المقدمة

ان هذا الموضوع احتلّ مفهوم الحوكمة الرشيدة مكانة بارزة في دراسات النظم السياسية المعاصرة، بوصفه أحد المداخل الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسساتها الدستورية من جهة، والمجتمع من جهة أخرى إذ تقوم الحوكمة الرشيدة على مجموعة من المبادئ التي تسهم في تنظيم عمل النظام السياسي، مثل سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة السياسية، والكفاءة في إدارة الموارد العامة، وهي مبادئ تهدف في مجموعها إلى تحسين أداء المؤسسات الرسمية وتعزيز شرعية النظام السياسي.

وفي إطار النظام السياسي العراقي، برزت أهمية الحوكمة الرشيدة بشكل واضح بعد التحولات السياسية التي شهدها البلد منذ عام 2003، وما رافقها من إعادة بناء للنظام السياسي على أسس دستورية جديدة وقد واجهت المؤسسات الدستورية العراقية تحديات متعددة تمثلت في ضعف الأداء المؤسسي، وتداخل الصلاحيات، واستشراء الفساد، الأمر الذي أثر في فاعلية النظام السياسي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي.

كما أن الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي، من حيث التنوع القومي والديني والمذهبي، تجعل من تبنّي مبادئ الحوكمة الرشيدة ضرورة سياسية لتنظيم العلاقة بين مكونات النظام السياسي وضمان المشاركة المتوازنة في صنع القرار. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى بيان إسهام الحوكمة الرشيدة في تحسين أداء المؤسسة الدستورية ضمن إطار النظم السياسية، من خلال تحليل دورها في تعزيز كفاءة النظام السياسي العراقي وترسيخ دعائم الاستقرار والشرعية.

إشكالية البحث:

تعاني المؤسسات الدستورية في العراق من ضعف الأداء نتيجة الفساد الإداري، المحاصصة السياسية، والتداخل بين السلطات، مما يحد من فاعليتها واستقرار النظام السياسي. ومن هنا تبرز الحاجة لمعرفة:

إلى أي مدى تسهم الحوكمة الرشيدة في تحسين أداء المؤسسة الدستورية في العراق ومعالجة هذه التحديات؟

فرضية البحث

إن نجاح أي نظام سياسي واستمراريته يتوقفان على مدى التزام مؤسساته الدستورية بمبادئ الحوكمة الرشيدة، ولاسيما الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الإطار الدستوري الناظم لعمل المؤسسات الدستورية في العراق، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور النظام السياسي العراقي، والمنهج التحليلي في دراسة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتشخيص معوقاتها، وصولًا إلى استخلاص النتائج وتقديم المقترحات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة الرشيدة

برزت الحاجة إلى تبنّي مفهوم الحوكمة في عددٍ كبير من الدول المتقدمة والنامية خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجةً لسلسلة من الأزمات والانهيارات الاقتصادية التي شهدها العالم، ولا سيما في تسعينيات القرن العشرين. فقد تعرضت اقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى أمريكا اللاتينية وروسيا، لهزّات مالية حادة كشفت عن ضعف الهياكل الإدارية والرقابية في الشركات الكبرى. وتُعدّ أزمة عام 1997 التي أصابت دولًا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان من أبرز هذه الأزمات، إذ أدت إلى تعثر شركات عملاقة وكادت تهدد استمرارها في السوق، الأمر الذي استدعى وضع أطر وقواعد تنظيمية تهدف إلى ضبط العلاقة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة داخل الشركات [1].

ونتيجة العولمة الليبرالية، فشل الحكومات في تحقيق أهداف السياسات العامة، وانتشار الفساد في القطاع العام، حيث ربط البنك الدولي (1989) ضعف التنمية والفقر بهشاشة المؤسسات الحكومية، مشددًا على تطبيق الحوكمة لتقديم الدعم للدول النامية.

وقد أصبح نموذج الحوكمة الرشيدة منذ التسعينيات منهجًا حديثًا في الإدارة العامة، يركز على التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعزز المساءلة والشفافية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار. وتمثل الحوكمة العامة نهجًا تكامليًا للإدارة الحكومية، يدمج النتائج وجودة الخدمات العامة مع المرونة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشمل تحول فلسفة الحكم من حكومة مركزية تقليدية إلى نظام شبكي لامركزي، يوزع السلطة ويشرك المواطنين وأصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ، لضمان التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة. بهذا المفهوم، تؤسس الحوكمة لنموذج حكم أكثر شمولية، إنساني، مرن، ومستدام في إدارة الشؤون العامة، مع تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة اذ ركزت الحوكمة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة عبر التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بأسلوب شبكي بدل الهيكل الهرمي التقليدي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة، وضمان استدامة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[2]، وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، الحوكمة تشمل التفاعلات والممارسات التشاركية بين جميع الأطراف، وتخلق بيئة مرنة ومستدامة لصنع القرار وحل المشكلات العامة وتعكس الحوكمة الجيدة فعالية الحكومة في إدارة الشؤون العامة وبناء الثقة مع المجتمع، مع دمج الابتكار والإبداع في الأجهزة الحكومية بالمقابل، الحكومة تشير إلى الهياكل الرسمية والبيروقراطية، بينما الحوكمة تعتمد على المشاركة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة والمصلحة العامة.

يهدف هذا المحور إلى توضيح الإطار النظري لمفهوم الحوكمة من خلال بيان ماهيتها ومكوناتها الأساسية، إلى جانب التطرق إلى مفهوم بناء الدولة، لما لهما من ترابط وثيق في تفسير طبيعة الأداء الحكومي ومستوى فاعلية السياسات العامة. وقد جرى تقسيم هذا المحور على النحو الآتي:

1- مفهوم الحوكمة:

يُعدّ مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لما يمثله من محاولة لتأسيس رؤية فكرية واضحة تحدد جوهر المفهوم وأبعاده العملية. ويهدف هذا الاهتمام إلى اعتماد الحوكمة كمنطلق أساسي لوضع الآليات والخطط الكفيلة بتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تقييم أداء السياسات العامة وقياس مدى فاعليتها داخل الدول والمجتمعات.

ومن جهة أخرى، برزت الحوكمة الرشيدة بوصفها أحد المفاهيم المحورية على الصعيد الدولي، إذ أصبحت تمثل جزءًا من التوافقات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها ركيزة أساسية في عملية بناء الدولة على أسس سليمة، ذلك أن جودة الحكم ومستوى السياسات العامة لا يمكن فصلهما عن نجاح الدولة في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة [3].

اذ عرّفت الباحثة أسماء سعيد محمد الحوكمة بأنها نمط من الحكم الرشيد يقوم على ترسيخ مبادئ المشاركة والشفافية والمحاسبة والكفاءة، مع السعي إلى تحقيق العدالة وتطبيق القانون، على أن تشترك في ممارستها كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن الحوكمة، من منظور تنموي، تمثل شكلًا من أشكال الحكم الذي يعمل على تعزيز ودعم وصيانة رفاه الإنسان، من خلال توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا في المجتمع.

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد عرّف الحوكمة على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على مختلف المستويات، عبر مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكّن الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم والعمل على تحقيقه والوفاء بالتزاماتهما [4].

ويرى كل من جون وتيم أن الحوكمة تعبّر عن طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومة ومؤسسات الدولة، وكذلك عن شكل التفاعل بينها وبين المواطنين، وبالأخص فيما يتعلق بأساليب صنع القرار وآليات اتخاذه وتنفيذه.

كما تُعرّف الحوكمة بأنها قدرة الحكومة على إدارة الشأن العام بكفاءة وفاعلية، ضمن إطار يخضع للمساءلة ويتيح مشاركة المواطنين في صنع القرار، وبما ينسجم مع متطلبات النظام الديمقراطي.

ويُنظر إلى الحوكمة كذلك على أنها توجه يسعى إلى تقليل مركزية الدولة، وإعادة صياغة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، مع تحديد مهام كل قطاع وصلاحياته، بما يحقق شراكة أوسع مع المجتمع بمختلف مكوناته [5].

وتُفهم الحوكمة أيضًا بوصفها أسلوبًا لممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أي نظامًا متكاملًا يقوم على وجود قواعد تنظم العلاقات بين الأطراف الأساسية المؤثرة في الأداء، فضلًا عن تعزيز قدرات المؤسسات على المدى البعيد، وتوضيح المسؤوليات وتحديد الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار وتنفيذه.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف الحوكمة الرشيدة بأنها نمط من الإدارة يقوم على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة، ويهدف إلى مكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز، مع ضمان تطبيق القانون على الجميع، وتوفير آليات رقابة داخلية وخارجية فاعلة.

كما يمكن تطبيق الحوكمة الرشيدة في مختلف المنظمات الحكومية والأهلية، وعلى المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وفي مختلف المجالات، سواء ما يتعلق بتقديم السلع أو الخدمات.

وتبرز أهميتها في عدة مجالات، أولها حوكمة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساعد على رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة كما تتجلى في الحوكمة الرقابية والمالية من خلال الحد من أشكال الفساد وضمان الشفافية والنزاهة والعدالة بين جميع الموظفين وتكتسب الحوكمة القانونية أهمية كبيرة في تطبيق القوانين وتنظيم العلاقات التعاقدية وحماية حقوق جميع الأطراف داخل المؤسسة، أما الحوكمة الحكومية فتركز على تعزيز المسؤولية الأخلاقية وصياغة السياسات والأهداف بطريقة تمنع الأزمات المستقبلية، وتخلق آليات للوقاية من الفساد وسوء الإدارة، مما يسهم في استقرار المؤسسات وتحسين أدائها العام [6].

مبادئ الحكم الرشيد

تعتبر مبادئ الحكم الرشيد معايير مرنة تختلف باختلاف بيئة الدول (سياسياً واجتماعياً) وقد استند البحث إلى معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي، وتتلخص في [7] :

1. المشاركة (Participation):

تعد ركيزة أساسية تقوم على حرية التعبير وإيصال صوت الشعب عبر قنوات مؤسسية تهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار، ورقابة المشروعات التنموية، واختيار الحكومات، مما يمنح الدولة شرعية واستقراراً.

2. التوافق (Consensus Orientation):

يهدف الحكم الرشيد إلى فض النزاعات والوصول إلى حلول تخدم المصلحة العامة ويرتبط التوافق بالاستقرار السياسي فكلما كانت السياسات مبنية على المشاركة والعدالة، قلّت الخلافات وتحقق الاستقرار.

3. الشفافية (Transparency):

تعني التدفق الحر والعلني للمعلومات، وانفتاح المؤسسات على المجتمع. تتطلب توفير وسائل تضمن وصول المواطنين للمعلومات وفهمهم لآلية صنع القرار، لضمان العمل بوضوح بعيداً عن الغموض

4. المساءلة (Accountability):

تعني تحمّل الأفراد والمؤسسات مسؤولية أدائهم وضرورة قياسه بموضوعية وتشمل جوانب متعددة (مالية، إدارية، سياسية، واجتماعية)، وتضمن إمكانية محاسبة صانعي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أمام الرأي العام.

5. الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision):[7]

هي مجموعة السياسات التي يتبناها النظام السياسي وتقوم على ثلاثة دعائم: الحرية السياسية، العدل الاجتماعي، والانفتاح الثقافي وتعتمد على الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع لوضع خطط بعيدة المدى تهدف لتحقيق التنمية البشرية مع مراعاة المتغيرات وحل المشكلات.

6. الكفاءة والفاعلية (Efficiency and Effectiveness):

- الكفاءة: تعني تقديم الخدمات العامة بأقل وقت وتكلفة ممكنة مع الاستخدام الأمثل للموارد.
- الفاعلية: هي قدرة المشروعات والسياسات على تحقيق النتائج المرجوة منها ونيل رضا المواطنين [8].

7. سرعة الاستجابة (Responsiveness):

تعني تلبية المؤسسات لاحتياجات المواطنين وتغيرات البيئة المحيطة في إطار زمني مناسب ويجب أن تسعى لخدمة أصحاب المصلحة بجدول زمني ملائم يضمن وصول الخدمات لمستحقيها في وقتها المحدد.

8. سيادة القانون (Rule of Law):

هي امتثال الجميع (أفراداً ومؤسسات) للمنظومة القانونية دون استثناء وتتطلب وجود أطر قانونية عادلة، ونظام قضائي مستقل، وقوة تنفيذية غير فاسدة لضمان حماية حقوق الإنسان ومنع التعسف في استخدام السلطة وهذا ما تراه المفوضية السلمية لحقوق الانسان.

9. العدالة (Equity):

تعني تقديم الخدمات على قدم المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين، اللغة، العرق، أو الجنس وتهدف السياسات هنا إلى تحسين أحوال الفئات المحرومة وضمان أمنهم الاجتماعي وحاجاتهم الأساسية.

المحور الثاني: معوقات ومقومات الحوكمة الرشيدة في العراق

اولاً/ معوقات الحوكمة في العراق

تُعد معوقات الحوكمة الرشيدة من أبرز الإشكاليات التي تواجه الدول التي تمر بمراحل تحول سياسي، ولا سيما تلك التي شهدت

تغييرات جوهرية في بنية أنظمتها السياسية. ويُعد العراق من الدول التي خاضت تجربة مبكرة في هذا المجال مقارنة بعدد من الدول العربية، الأمر الذي أفرز تحديات متعددة أثرت بشكل مباشر في مسار بناء الدولة وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة. وقد أسهمت المرحلة الانتقالية التي أعقبت التغيير السياسي في إضعاف أداء المؤسسات العامة، وظهور اختلالات أمنية وسياسية واجتماعية، انعكست سلبًا على الاستقرار والتنمية.

1- الفساد المؤسسي

يُقصد بالفساد المؤسسي ذلك النوع من الفساد الذي يتركّز داخل قطاع معيّن أو وزارة أو مؤسسة محددة في العراق، اذ يكون محصورًا ضمن نطاقها ولا يمتد ليشكّل ظاهرة عامة في بنية الدولة أو الاقتصاد ككل، بل يزداد انتشار هذا النوع من الفساد في القطاعات التي تتوافر فيها فرص تحقيق مكاسب غير مشروعة، ولا سيما في ظل ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة والتنظيم الإداري وايضاً الى جانب وجود بعض الموظفين الذين يمارسون سلوكيات فاسدة داخل العديد من الوزارات والمؤسسات المختلفة [9].

2- الجانب الامني

يُعد الوضع الأمني من أخطر المعوقات التي واجهت تطبيق الحوكمة الرشيدة في العراق، إذ يشكل الأمن الركيزة الأساسية التي تقوم عليها بقية مقومات الدولة فغياب الأمن أو تراجعه يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، ويحد من قدرتها على فرض سيادة القانون وتقديم الخدمات العامة بكفاءة وعدالة وكما أن مفهوم الأمن لا يقتصر على البعد العسكري، بل يمتد ليشمل أمن الإنسان وحماية حقوقه وتهيئة الظروف اللازمة لحياة مستقرة وآمنة [10].

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال، تفاقمت التحديات الأمنية بصورة غير مسبوقة، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على فرض النظام وحماية الأرواح والممتلكات، الأمر الذي أدى إلى انتشار العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وأصبحت التهديدات الأمنية تمثل أولوية قصوى للمجتمع، وانعكس ذلك سلبًا على الاستقرار السياسي، وعطّل مسارات التنمية، وأضعف فرص ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والمساءلة والمشاركة.

3- الاطار الدستوري والقانوني واثره على الأداء المؤسسي

أفرزت بعض نصوص الدستور العراقي إشكالات قانونية كان لها أثر مباشر في إرباك عمل الدولة والنظام السياسي، إذ أدى القصور القائم في الجوانب التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى انعكاسات سلبية على الواقع العملي، وأسهم في خلق تحديات متعددة أثرت في أداء المؤسسات العامة واستقرار النظام السياسي، ورغم أن دستور عام 2005 أكد مبدأ سيادة القانون، وعدّ الشعب مصدر السلطات، ونص على خضوع السلطة التنفيذية لرقابة مجلس النواب، إضافة إلى إقرار دور الرأي العام في متابعة أداء السلطات، إلا أن هذه المبادئ بقيت محدودة التطبيق ويعود ذلك إلى تدخل بعض الجهات المتنفذة داخل مؤسسات الدولة وتعطيلها لآليات الرقابة، فضلًا عن ضعف الشفافية وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل الجهات الحكومية، باستثناء ما يتصل منها بالجوانب الأمنية وحماية أمن الدولة والمواطنين [11].

4- الاستقرار السياسي والاقتصادي

يُعدّ عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي من أهم العوامل التي تؤثر في دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية، فمهما توفرت ظروف أخرى مهيأة للاستثمار، فإن غياب الاستقرار الأمني يقلل من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما يُعدّ عدم الاستقرار الأمني عاملًا طاردًا للاستثمار، إذ يتجه رأس المال عادةً نحو البيئات الأكثر أمانًا، مما يبرز العلاقة المباشرة بين الاستقرار الأمني وجذب الاستثمارات الأجنبي [12].

5- التحدي السياسي في العلاقات الدولية

تواجه الحكومة تحديًا كبيرًا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، إذ تعتمد فعاليتها على قدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، واستغلال الفرص التي توفرها الظروف الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الحد من التأثيرات السلبية للتفاعلات الدولية والإقليمية على بيئتها الداخلية والخارجية وفي حالة العراق، فإن السياسة الخارجية تواجه صعوبات إضافية ناجمة عن الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحد من قدرتها على التنفيذ بفعالية كما أن المنافسة الإقليمية والدولية، وما تنعكسهُ من تدخلات خارجية، أدت إلى أزمات سياسية واقتصادية واسعة، إذ يقع العراق في منطقة غير مستقرة ويعاني من محدودية القدرة على صد هذه التدخلات [11].

6- الهيكل الاداري البيروقراطي

البيروقراطية تمثل إدارة الدولة بواسطة كبار الموظفين الذين يحرصون على استمرار نظام الحكم بما يتوافق مع مصالحهم. ويصاحبها الالتزام الصارم بالقوانين والأنظمة السائدة، ما يؤدي أحيانًا إلى الروتين القاتل الذي يقتل الإبداع وروح المبادرة داخل المؤسسات ولهذا تعتبر البيروقراطية من العوائق أمام تحقيق الحكم

الصالح، إذ يصعب الوصول إليه ما لم تُخفف قيودها حتى لو تحسنت العوامل الأخرى [10].

7- إشكالية الهوية الوطنية العراقية

تتكون الهوية الوطنية العراقية من جماعات متعددة تختلف لغاتها وطوائفها وانتماءاتها، ولا ترتبط جميعها بجماعة وطنية واحدة، ما يزيد من صعوبة تحقيق وحدة وطنية تعلو فوق الانتماءات الفرعية، فالهوية لم تكن دائمًا نتاج توافق بل فرضتها أحيانًا سياسات القمع أو المصالح المؤقتة، وقد ازدادت تعقيدًا بعد عام 2003 بسبب الاحتلال والتدخلات الإقليمية والدولية ومن أجل ترسيخ هوية وطنية حقيقية، يجب أن تشعر كل هوية فرعية بأن حقوقها محفوظة، وأن الهوية الوطنية ضامنة لمصالح جميع المكونات، ما يعزز وحدة الشعب واستقرار الدولة [13].

ثانيا / فرص تعزيز الحوكمة الرشيدة في العراق

بعد استعراض أبرز العقبات التي تعيق تحقيق الحوكمة الرشيدة في العراق، مثل الوضع الأمني، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والفساد المالي والإداري، وضعف الهوية الوطنية، ويمكن التركيز على أهم السبل لتعزيز الحكم الرشيد كما يلي:

1- تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص:

يعتبر إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة وسيلة فعالة لتحسين تقديم الخدمات، حيث تكمل هذه الجهات جهود الدولة لتحقيق احتياجات المواطنين بشكل أفضل كما تلعب الدولة دورًا في تهيئة المناخ القانوني والاقتصادي الملائم لنمو القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية [1].

2- تطوير المؤسسات الحكومية:

ينبغي معالجة الترهل وانخفاض الإنتاجية في المؤسسات العامة، وتقليل حجم القطاع العام بما يتناسب مع السكان، وتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة لتخفيف الضغط على الدولة [11].

3- تعزيز اللامركزية في الإدارة وإعادة هيكلتها:

تتطلب عملية الإصلاح الإداري إعادة تنظيم الهياكل الحكومية من خلال إعادة تصميم التنظيم الإداري وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح، بما يمنع التداخل والتكرار في الأعمال وكما يشمل ذلك اعتماد هياكل تنظيمية مرنة تتناسب مع طبيعة عمل كل جهة حكومية، الأمر الذي يسهم في تعزيز التنسيق بين الإدارات، وتسريع إنجاز المهام، والتقليل من البيروقراطية التي تعيق سير العمل وتؤثر في جودة الخدمات المقدمة [14]، مما يسهم في تقديم الخدمات بكفاءة أكبر وتقليل تكاليفها على الفرد والدول [10].

4- ترسيخ الانتماء الوطني والتماسك السياسي الاجتماعي:

يعاني العراق من صعوبات في بناء هوية وطنية جامعة بسبب تعدد الهويات الإسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والإثنية، وضعف التوافق السياسي، وتركيز الأحزاب على مصالحها الفرعية على حساب الثقافة الوطنية، ما أدى إلى تفاقم الطائفية والعنف السياسي منذ تأسيس الدولة وحتى بعد 2003 نتيجة الاحتلال والتدخلات الخارجية، تسعى الهوية الوطنية إلى تحقيق الوحدة السياسية والتماسك الاجتماعي دون محو الهويات الفرعية، لكن فرض ثقافة معينة بالقوة يولد مقاومة ويضعف الانتماء[15]، لتعزيز الهوية الوطنية، يجب فتح حوار جاد لمعرفة أسباب ضعفها ومعالجتها، من خلال دعم الشراكة والتنمية السياسية، تقليل القيود على نشاط الشباب السياسي، وبناء الثقة بين الحكومات والشباب لتوفير حلول تنموية وحقوقية تقلل من الانخراط في الحركات المتطرف [16].

5- إعادة تنظيم أنظمة العمل:

يتطلب تطبيق الحوكمة الإلكترونية في العراق إعادة ترتيب عمل المؤسسات الحكومية وتطوير الإجراءات بما يتوافق مع بيئة العمل الرقمية ويشمل ذلك تعريف الموظفين بفلسفة إعادة تنظيم العمل، اختيار فرق متخصصة لتنفيذ إعادة الهيكلة، تحديد العمليات المراد تعديلها حسب أولويات كل مؤسسة، وضع معايير لتقييم كفاءة الأداء، وتدريب الفرق على المهام المطلوبة ويساهم هذا في تمكين الموظفين من اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، مع تحقيق تحسينات تنظيمية وبشرية متكاملة داخل المؤسسات [17].

6- دور البرلمان في مكافحة الفساد:

يلعب البرلمان دوراً أساسياً في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة أداء الحكومة، ما يعزز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ويعتمد نجاحه على نزاهة الانتخابات وتمثيل حقيقي لمصالح المواطنين، إذ يتيح ذلك للبرلمان محاربة الفساد بشكل فعال اذ ان الديمقراطية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون ممارسة ثقافية وقانونية يلتزم بها النواب بالقيم الأخلاقية والشفافية وتعزيز استقلالية البرلمان وتفعيل دوره التشريعي والرقابي يمكّنه من دعم المساءلة وتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي. بهذا

يصبح البرلمان أداة فاعلة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الدولة [18].

الاستنتاجات

استنادًا إلى ما تضمنه هذا البحث من تحليل نظري وواقعي، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1. تؤدي الحوكمة الرشيدة دورًا أساسياً في تحسين أداء المؤسسات الدستورية في النظام السياسي العراقي، من خلال ما توفره من مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، التي تسهم في تعزيز كفاءة الإدارة العامة ورفع مستوى الأداء المؤسسي.
2. إن ضعف التطبيق العملي لمبادئ الحوكمة الرشيدة في العراق يعود إلى جملة من التحديات، أبرزها الفساد الإداري والمحاصصة السياسية، الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية المؤسسات الدستورية وأضعف ثقة المواطنين بأدائها.
3. بيّن البحث أن تحسين أداء المؤسسة الدستورية يتطلب إصلاحًا إداريًا وتشريعيًا متكاملًا، يقوم على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، وتحديد الصلاحيات، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الرشيدة.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من استنتاجات، يوصي بما يأتي:

1. ضرورة اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة كإطار حاكم لعمل المؤسسات الدستورية في العراق، من خلال تعزيز الشفافية في اتخاذ القرار، وضمان خضوع جميع السلطات لآليات المساءلة القانونية.
2. العمل على مكافحة الفساد الإداري والحد من تأثير المحاصصة السياسية، عبر تفعيل أجهزة الرقابة، ودعم استقلاليتها، وتطبيق القوانين النافذة دون تمييز، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي واستعادة ثقة المواطنين.
3. تبنّي برامج إصلاح إداري تهدف إلى تطوير كفاءة الإدارة العامة، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات، وتأهيل الكوادر الوظيفية، وربط الأداء الوظيفي بمعايير الكفاءة والنزاهة، بما ينعكس إيجابًا على أداء المؤسسات الدستورية في النظام السياسي العراقي.

المصادر

[1] سناء حسين خلف الزركوش، علياء حسين خلف الزركوش. "دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية"، مجلة الفتح، جامعة ديالى؛ 2017؛ العدد (69).

[2] عبدالملك طاهر الحاج. "الحوكمة العامة: مقاربة نظرية متعددة الأبعاد لترقية الوعي بالمفهوم في السياق العربي"، المجلة العربية للإدارة؛ 2025؛ المجلد (5)، العدد (45).

[3] يزن خلوق محمد ساجد. "حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق"، مجلة قضايا سياسية؛ 2021؛ العدد (66).

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة، وثيقة سياسات"، الأمم المتحدة؛ 1997.

[5] مدحت محمد أبو النصر. "الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، دار المنهل؛ 2015.

[6] ريا عبدالحسين مانع. "دور الحوكمة في التنمية المستدامة"، مجلة دراسات دولية؛ 2025؛ العدد (102).

[7] عبدالعظيم بن محسن الحمدي. "الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك – ذو القرنين أنموذجاً"، دار الكتب الوطنية، صنعاء؛ 2021.

[8] حسين أسامة. "مبادئ الحكم الرشيد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة؛ 2014.

[9] هادي نعيم المالكي، حيدر جمال تيل. "دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الفساد الإداري والمالي"، مجلة كلية التربية الأساسية؛ 2014؛ المجلد (20)، العدد (84).

[10] حيدر نعمة بخيت. "الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية؛ 2014؛ العدد (9).

[11] وليد مساهر حمد، علي رمضان صالح. "الإدارة الرشيدة في العراق بعد عام 2003: دراسة في التحديات والفرص"، مجلة تكريت للعلوم السياسية؛ 2023؛ المجلد (4).

[12] علي طارق جاسم الزبيدي. "الاستثمار في العراق: دراسة في المحددات القانونية والأمنية والسياسية"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛ 2024؛ العدد (25).

[13] خيري عبدالرزاق جاسم. "إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها"، مجلة حمورابي؛ 2019؛ السنة (7)، العدد (30).

[14] محمد طارق مجبل. "دور الإدارة العامة في تعزيز الحوكمة الرشيدة ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية"، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛ 2024.

[15] عبدالمطلب عبدالمهدي موسى. "ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003"، دار المنهل؛ 2017.

[16] محمد أبو رمان، نيفين بندقجي. "تنامي الجماعات المتطرفة المسلحة في سوريا والعراق"، مركز دراسات الشرق الأوسط؛ 2016.

[17] عبدالرحمن طالب شرموط، ياسين سعد محمد. "الحوكمة الإلكترونية في العراق: رؤية في الحلول والآفاق المستقبلية"، مجلة قضايا سياسية؛ العدد (80).

[18] علي كنعان. "الإعلام البرلماني والسياسي"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن؛ 2020.